الآراء النحوية في كتاب أنوار الأصول للشيرازي

م.م. كاظم داخل جبير
كلية التربية / جامعة المثنى

مقدمة :

أولت كتب الأصوليين البحث النحوي عناية كبيرة إذ عد من الأمور المهمة التي يقف الأصوليون ساعين إلى بحثها والاجتهاد في بعض مسائلها ، وكتاب (أنوار الأصول) للشيخ ناصر مكارم الشيرازي يعد أحد مصاديقها ، وقبل الدخول في جزئيات البحث أود التعريف بالكتاب ومؤلفه .

يعدُ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي من أعلام الشيعة الإمامية المعاصرين أستاذا مجتهداً في التفسير والأصول في الحوزة العلمية بقم المقدسة ، وأهم ما يميزه في التأليف ميلهُ الى التجديد والرد على السابقين ، أما مؤلفاته فأشهرها :(التفسير الأمثل لكتاب الله المنزل)، و (الأخلاق في القران)،و(أمثال القران)، و(أنوار الأصول) ٠

وما يتعلق بهذا الأخير(موضوع الدراسة) فهو كتابُ يتألف من ثلاث أجزاء ويشتمل على موضوعات علم الأصول المعروفة وفي ضمنها الموضوعات النحوية التي اهتم الشيرازي بالوقوف عليها وإبداء رأيه فيها، وأهمها : (أقسام الكلمة ، ومعاني الحروف ،والضمائر ، وأسماء الإشارة ، والموصولات) مما دعى الباحث على الوقوف عليها والبحث عما يميز الشيرازي عن غيره من النحويين أولاً ، وعن الأصوليين ثانياً، وقد كانت خطة البحث في تناول هذه الموضوعات بحسب ما أوردها الشيرازي ، وقد أشتملت على مبحثين :

المبحث الأول :آراء الشيرازي في أقسام الكلمة ويشتمل على مطلبين: أحدهما أقسام الكلمة عند الشيرازي ، والآخر: معاني الحروف عند الشيرازي ٠

المبحث الثاني: أراء الشيرازي في الضمائر ، والمبهمات (أسماء الإشارة ، والموصولات) ويشتمل على مطلبين : أحدهما: الضمائر عند الشيرازي ، والآخر المبهمات عند الشيرازي ، هذا فضلاً عن مقدمة وخاتمة٠

المبحث الأول: آراء الشيرازي في أقسام الكلمة :

اولاً:أقسام الكلمة عند الشيرازي :

قسم النحويون الكلمة على ثلاثة أقسام إذ يقول سيبويه (١٨٠ هـ) : ((الكلمة ... اسم , وفعل , وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [١] , وصرح بذلك ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) قائلاً : ((اسم ٌ، وفعل،ٌ ثم حرفٌ تأتي ...)) (٢) , وقال ذلك ابن مالك (٦٧٢ هـ) أيضاً كما يتضح في ألفيته : ((كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم اسم، وفعل، ثم حرف الكلم)) [٣]٠

وعليه سار الرضي الإستراباذي (٦٨٨ هـ) إذ قال : ((... الكلمة إما اسم ،أو فعل ،ٌ أو حرف ...)) [٤] .

وقد كانت دراسات المحدثين إزاء آراء النحويين على اتجاهيين :
أحدهما : اتجاه اكتفى بالوصف وصرح بأن لهذا التقسيم مرجعياته [٥] .
الآخر : اتجاه اعترض على هذا التقسيم ودعا إلى إعادته على وفق آليات جديدة محتجاً بعدم شمولية هذا التقسيم[٦] .

أما الأصوليون القدماء فقد ساروا على نهج النحويين إذ أخذوا بالتقسيم الثلاثي للكلمة [٧] .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى التقسيم الثنائي للكلمة إذ يرون أن الكلام مؤلف من اسم، وحرف، أما الفعل فمادته (أصل الاشتقاق) تلحقه بالاسم وهيأته ((زمان حدوثه)) تلحقه بالحرف [٨] .

أما الشيرازي فلم يتضح من آرائه انه يذهب إلى التقسيم الثنائي , وما ذهبنا إليه يمكن تأكيده بما جاء عنده إذ تحدث عن أقسام الكلام عند مناقشته لرواية أمير المؤمنين (عليه السلام) التي مفادها : ((الكلمة اسمٌ، وفعل ، وحرف والاسم ما أنبأ عن المسمى , والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى , والحرف ما أوجد معنى في غيره)) فقد قال : ((فنقول أما الفقرة الأولى منها (الاسم) فمعناها واضح لا أشكال فيه وأما الفقرة الثانية الفعل فيحتمل فيها معنيان :

الأول إن مادة الفعل مثل (الضرب) مفهوم اسمي لا دلالة له على الزمان لكن يدل عليه هيأة الفعل فهيأة (ضرب) مثلاً تدل على زمان وقوع الضرب ويكون بهذا المعنى منبئ عن حركة المسمى فالمراد من الحركة حينئذٍ الزمان .

الثاني : أن يكون المراد أن الأفعال تدل على حدوث الأسماء والحدوث هو الحركة التي تلازم الزمان وبعبارة أخرى الأسماء تدل على مجرد الوجود والتحقق والأفعال تدل على الحركة في الوجود أي الصيرورة .

أما الفقرة الثالثة : (الحرف) فلها أيضاً تفسيران : أحدهما : ما هو ظاهرها وهو إيجادي معنى الحرف ،أو كونه للتضييق . ثانيهما : أن يكون المراد أن الحرف لدلالته على معنى وحكايته عنه يوجد معنى وربطاً في غيره فلا يوجد به الربط ابتداء وبدون الحكاية ...)) [٩] .

أقول : لم يصرح بأن هيأة الفعل تلحقه بالحرف كما ذهب الأصوليون المحدثون , بل اكتفى بأنها (زمان) وقوعه ولم يعدها من المعاني الربطية التي تحصل من الحروف ، ومن ثم تميز الشيرازي عن الأصوليين المحدثين بأنه لم يذهب إلى التقسيم الثنائي للكلمة .إذ لم يختلف عن النحويين إلا من جهة عده الفعل الزمان الذي ينبئ عن حركة المسمى .

ثانياً: معاني الحروف عند الشيرازي:

عرف سيبويه الحرف بأنه ما ((... جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل)) [١٠] ،وذهب غيره مذهباً آخر في تعريفهم للحرف كابن الحاجب الذي يرى أنه ليس للحروف معنى أصلاً بل هي علامات صرفة فكما أن الضمة أو الفتحة مثلاً في (ضربَ زيدٌ عمراً) علامة كون (زيدٌ) فاعلاً وعمرو مفعولاً فكذلك لفظة (مِنْ) و (إلى) مثلاً لمجرد العلامة لما أريد من مدخولهما [١١] .

وكذلك الرضي الإستراباذي الذي يرى بأنه ((الكلمة الدالة على معنى لا في نفسه)) [١٢] ،وزاد عليه بأن ((الحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما)) [١٤] .

ويبدو أن الأصوليين القدماء تأثروا بوجهة النظر النحوية عند تعريفهم الحرف إذ لم يبتعدوا عنهم كثيراً فهم يرون أنه : ((الذي جاء لمعنى تنعدم خاصية الاسم والفعل فيه , ويظهر المعنى في غيره)) [١٤] .

أما الأصوليون المحدثون فحصيلة ما أوردوه يتلخص في الآتي :

١) رأي المحقق الخراساني وحاصله (انه لا فرق بين الحروف والأسماء في كون معاني كليهما استقلالية فلا فرق بين (مِن) مثلاً وكلمة (الإبتداء) في دلالة كليهما على الأبتداء) [١٥] .

٢) ما أفاده المحقق النائيني وحاصله أن معاني الحروف كلها إيجادية إذ صرح قائلاً : ((ما أوجد معنى في غيره)) [١٦] .

٣) قول كثير من المحققين و أبرزهم المحقق العراقي الذي يرى بأن الحروف وضعت لحكاية عن النسب الخارجية أي أن جميعها حكائية أو إخطارية [١٧] .

٤) ورأي محمد باقر الصدر القائل : بأن الحرف ((ما دل على معنى في غيره))[١٨] يُفاد منه أنه يرى إن المعنى الحرفي وجود رابط [١٩] ومن ثم لا يمكن تصوره أو وجوده الذهني إلا في سياق جملة أو ضمن كلمة أخرى .

٥) ما صرح به الخميني[٢٠] وتابعه مصطفى الخميني [٢١] حين رأى أن الحروف على ثلاثة أنواع : (حكائية , وإيجادية , وعلامات صرفة) إذ اجتهد بان الحروف لا يمكن وضعها تحت عنوان واحد بل تقسم في ضوء معانيها .

وقد اتضحت ملامح الاجتهاد عند الشيرازي في وقوفه على آراء السابقين وتفنيدها والإدلاء برأيه في تعريف الحرف . إذ ابتدأ مفنداً رأي الرضي الإستراباذي قائلاً ((... فالأحسن في مقام الجواب عنه أن يقال : أنه مخالف لما يتبادر من الحروف إلى الذهن عند استعمالها وقياسه بالإعراب قياس مع الفارق لأنه يتبادر من كلمة (في) مثلاً في جملة (زيدٌ في الدارِ) معنى خاص والحال أنه لا يتبادر شيء من علامة الرفع في (زيد) في تلك الجملة)) [٢٢] .

ثم ناقش رأي الخراساني الذي يرى أنه لا فرق بين الحروف والأسماء في كون معاني كليهما إستقلالية , صرح بأنه باطل من وجوه [٢٣] :

أحدها : لزوم تعدد اللحاظين حين الوضع .

ثانيها : لزوم عدم إمكان انطباق المعنى الحرفي على الخارج؛ لأنه مقيد بكونه في الفهم .

ثالثها : لزوم كون الموضوع له في جميع الأسماء حتى في أسماء الأجناس خاصاً .

وانتهى إلى أن ((الفرق بينهما منحصر في غاية الوضع , فوضع الاسم لأن يراد في نفسه أي (اللحاظ في نفسه) ووضع الحرف لأن يراد في غيره أي (ملحوظاً في غيره) وهي تمنع عن استعمال أحدهما موضع الآخر)) [٢٤] .

كما وقف على رأي النائيني القائل بأن الحروف كلها إيجادية : ورد عليه بأمرين :

أحدهما : ((انه لا معنى لأن توجد النسبة بلفظ لا معنى له ولا يدل على مفهوم فإن لم يكن لكلمة (في) مثلاً معنى الظرفية فلا يمكن إيجادها بها في الكلام كما لا يخفى فاللازم دلالة الحروف أولاً وبالذات على المعنى وحكايتها عنه ثم إيجاد النسبة الكلامية بها في ضوء تلك الحكاية)) [٢٥] .

الآخر : ((إنه لو كانت معاني الحروف إيجادية فلا سبيل للصدق والكذب إليها كما هو كذلك في جميع الإنشائيات فلا معنى لكون قضية (زيدٌ في الدار) صادقة أو كاذبة وهذا كما ترى , نعم لا إشكال في إيجادية معاني بعض الحروف نحو حروف النداء وحروف التمني , والترجي والقسم , والتأكيد ... .))[٢٦] هذا فضلاً عن مناقشته لآراء أخرى سيتضح مفادها عندما نذكر رأيه .

انتهى الشيرازي في بحثه عن المعاني الحرفية أن يصرح قائلاً : ((الحق أن الحروف على أقسام مختلفة لا يمكن جعلها تحت عنوان واحد فقسم منها حاكيات عن النسب والحالات القائمة بغيرها , وقسم آخر إيجادي إنشائي نحو : (ليت) و (لعل) و (حروف النداء) وما أشبهها لا تحكي عن شيء بل ينشأ بها معانيها وقسم ثالث منها علامات لربط الكلام مثل حروف الإستئناف والعطف في الكلام وقسم رابع يكون لها معنى إسمي نحو كاف التشبيه التي تكون بمعنى (مثل) كل ذلك يعلم مما ذكرناه في نقل الأقوال السابقة ونقدها مع ما يعلم بالتبادر منها فلا يمكن سوق جميع الحروف سياقاً واحداً)) [٢٧] .

أقول : تمثل تميز الشيرازي بأنه لم يجعل الحروف كلها تحت عنوان واحد بل تحت عناوين مختلفة في ضوء معانيها ودلالاتها وهو وإن اقترب من الخميني إلا أنه كان أدق منه من حيث تقسيم الحروف إلى أربعة أنواع في حين اكتفى الأخير بذكر ثلاثة أنواع [٢٨] .

المبحث الثاني: أراء الشيرازي في الضمائر والمبهمات (أسماء الأشارة والموصولات)

اولاً:الضمائر عند الشيرازي:

صرح النحويون بأن الضمائر من المعارف [٢٩] ،ومن ثم قسموها من حيث الحضور والغيبة إلى ضمير متكلم , ومخاطب , وغائب وعرفوها بأن قالوا : ضمير المتكلم ما وضع لمتكلم , وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب , وضمير الغائب ما وضع لغائب [٣٠] .

أي أن خلاصة ما ورد عندهم هو أن الضمير اسم يعين المسمى بقيد التكلم، أو الخطاب , أو الغيبة .

أما الأصوليون سوى الشيرازي فكانوا فريقين :

١ – فريق يرى أن الضمائر جزء من المبهمات وهي داخلة في قسم الأسماء لا الحروف على الرغم من أنها معان غير مستقلة بمفهومها كمعاني الحروف [٣١] .

٢ – الفريق الآخر ويمثله الخميني وولده مصطفى الخميني انتهى إلى أن ضمائر المتكلم والمخاطب أسماء غير موضوعة للإشارة إذ صرح الخميني قائلاً : ((وأما ضمائر المتكلم والمخاطب فالظاهر أن سنخها بغاير ضمائر
الغيبة متصلها ومنفصلها كـ(ضربتُ, وضربتَ , وأنا , وأنت) فإنها لم توضع للإشارة حتماً بل ضمير التكلم وضع لنفس المتكلم بهويته الشخصية وضمير المخاطب وضع لنفس المخاطب بهويته الشخصية ....)) [٣٢] .

وتابعه مصطفى الخميني قائلاً : ((ومختارنا أن الموضوع له هو المتكلم وأنه منطبق عليه لأجل كونه متكلماً ...)) [٣٣] .

وانتهى هذا الفريق إلى أن ضمائر الغيبة موضوعة للإشارة إلى الغائب إذ عدها حروفاً , فصرح الخميني قائلاً : ((وهكذا الأمر في ضمائر الغيبة فأنها موضوعة للإشارة إلى الغائب , ولذا يشترط فيها أن يكون مرجعها مذكوراً أو معهوداً لتصح الإشارة إليه ومرجع الضمير هو المشار إليه ...)) [٣٤] .

وتابعه مصطفى الخميني قائلاً : ((و أما ضمائر الغيبة فالقول الوحيد فيها ما أفاده الوالد المحقق (مد ظله) من أنها حروف الإشارة إلى الغائب أما كونها حروفاً فلأن المعاني الخارجية حروف وأما كونه إشارة فـ للتبادر)) [٣٥] .

أي أن خلاصة ما ورد عند الفريق الأول لا يبتعد كثيراً عن النحويين .

أما الفريق الثاني فالذي يلحظ عنده أنه فصل بين ضمائر الحضور , وضمائر الغيبة وعد الأولى أسماءً في حين عد الثانية حروفاً تقع ضمن ألفاظ الإشارة .

أما الشيرازي فقد اجتهد في بحثه عن الضمائر ويتضح ذلك من تصريحه : ((أقول : الحق فيها هو التفصيل بين ضمائر الغيبة والخطاب والتكلم , أما الغائب فلا دلالة لها على الإشارة ويشهد عليه قيامها مقام تكرار الاسم فيقال : بدل جملة ((جاءَ زيدٌ وجلس زيدٌ)) والضمير مستتر فيه و أما ضمير المخاطب أو المتكلم فيدل على نوع من الإشارة ويشهد عليه عدم قيام اسم الظاهر مقامهما فلا يمكن أن يقال بدل (أنا قائم) أو (أنت قائم) : (زيدٌ قائم) كما يشهد عليه أيضاً انضمام الإشارة باليد أو الرأس ونحوهما حين إطلاقهما كما في أسماء الإشارة , وأن قلت : فما الفرق بين اسم الإشارة وضمير المتكلم والمخاطب ؟ قلنا : الفرق بينهما أن اسم الإشارة يدل على الإشارة وتعيين المشار إليه فقط و أما ضمير المخاطب والمتكلم فمضافاً إلى دلالتهما على الإشارة يدلان على كون المشار إليه مخاطباً في المخاطب ومتكلماً في المتكلم هذا كله في الضمائر))[٣٦].

وقفة على نص الشيرازي تنتهي بنا إلى عدد من الأمور أهمها :

١ – لم يتابع الشيرازي رأي الفريق الأول الذي يقترب من رأي النحويين .

٢ – يختلف مذهب الشيرازي عما ذهب إليه الخميني ومصطفى الخميني في أن ضمائر الغيبة موضوعة للإشارة إذ صرح بأنها لا دلالة لها على الإشارة , وقد أكد ذلك بأدلة مقنعة , ولعل مرجعية اختلافه معهما انه يرى أنها ليست من الحروف .
٣ – تميز الشيرازي برأيه القائل بأن ضمائر المخاطب والمتكلم فيها نوع من الإشارة إذ لم يسبق إلى هذا الرأي , ومن ثم فقد اختلف مع الخميني ومصطفى الخميني إذ صرحا بأنها لم توضع للإشارة حتماً .

ثانياً: المبهمات عند الشيرازي :

١-أسماء الإشارة عند الشيرازي:
عرف النحويون اسم الإشارة بأنه ما (وضع لنفس المشار إليه) [٣٧] ،ومن ثم عدوه قسماً من أقسام المعارف إذ انه يعين المسمى بقيد الإشارة , فهو اسم معرفة ذات معنى مستقل .
وقد تعددت آراء الأصوليين في بيان ماهية أسماء الإشارة ولكنها انتهت إلى نفسها وهي أن أسماء الإشارة ذات معان حرفية (ايجا دية أو ربطية) .
فقد صرح المحقق النائيني أن أسماء الإشارة هي أسماء مشتملة على معان حرفية [٣٨] ، وتابعه التبريزي مصرحاً بأن أسماء الإشارة عند استعمالها في الجمل يتحصل معناها الرابط بين المفردات وإن (هذا) وضعت لإحداث الإشارة إلى الشيء وما مثلها إلا كمثل تحريك الإصبع أو العين للإشارة [٣٩] .
ولم يبعد عنهما ضياء الدين العراقي إذ قال : ((لأنها معانٍ مبهمة تظل شبيهه بالمعاني الحرفية فيتوقف تصورها على تصور الخصوصية التي تميزها وهي الإشارة الخارجية في اسم الإشارة ...)) [٤٠] .
أما السيد الخوئي فيرى أنها اضعف استقلالية من الحروف إذ يقول : ((لا يفهم شيء من كلمة (هذا) مثلاً عند إطلاقها مجردة عن أية إشارة خارجية .....)) [٤١] .
وأكد السيد الخميني حرفيتها بقوله : ((.... تندرج ألفاظ الإشارة في باب الحروف وتدخل عداد مفاهيمها من حيث عدم استقلاليتها في المفهومية والوجود)) [٤٢] . وتابعه مصطفى الخميني في ذلك قائلاً : ((أن ما هو الموضوع بالحمل الشائع معنى حرفي ...)) [٤٣] .
الذي يبدو من آراء الأصوليين انهم لم يفرقوا بين الإشارة اللفظية و الإشارة الحسية ومن ثم انتهوا إلى أنها ذات معان حرفية .
أما الشيرازي فقد سعى إلى التدقيق في معاني أسماء الإشارة مستعرضاً آراء السابقين ومبيناً مواطن الضعف فيها , وانتهى إلى التفريق بين الإشارة اللفظية والإشارة الحسية ثم ناقش كلاً على حدة مما أمكنه للوصول إلى نتائج أكثر دقة من السابقين .
إذ ابتدأ بتعريف ماهية الإشارة بشكل عام قائلاً : ((إن حقيقة الإشارة تعيين شيء من بين الأشياء المتشابهة في الخارج كما لا يخفى)) [٤٤] .
ثم بين العلاقة بين الإشارة اللفظية والإشارة الحسية والفرق بينهما وحاجة كل منهما إلى الأخرى , إذ قال : ((أن لكل من الإشارة الحسية والإشارة اللفظية نقصاً لا يكون للآخر , فالإشارة الحسية لا تدل على الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف الإشارة اللفظية كما ان اللفظية لا يتعين ولا يتشخص بها المشار إليه بخلاف الحسية ولذا تضم إلى الإشارة اللفظية الإشارة الحسية لتعيين المشار إليه)) [٤٥] .
ثم صرح بأن ألفاظ الإشارة أسماء، متابعاً رأي النحويين وراداً على من زعم حرفيتها من الأصوليين قائلاً : ((انه لا ينبغي الشك في كون ألفاظ الإشارة أسماء كما عليه اتفاق النحويين وهو موافق لما نجده بالتبادر فأننا نفهم وجداناً من إطلاق لفظ (هذا) وشبهه معنىً مستقلاً لا يشابه المعاني الحرفية وإن كان مجملاً أو مبهماً من بعض الجهات وإنكار ذلك مكابرة)) [٤٦] .

ولم ينف الشيرازي المعنى الحرفي تماماً من أسماء الإشارة بل أشار إلى أنها تتضمن هذا المعنى ولكن بشكل نزير جداً بقوله : ((مدلولات أسماء الإشارة مفاهيم اسمية وان كانت فيها رائحة الحروف فلها من حيث دلالتها على المفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث معانٍ اسمية ومن حيث اشتمالها على أيجاد الإشارة لها رائحة الحروف)) [٤٧] وأضاف قائلاً : ((أن معاني أسماء الإشارة مركبة من معنى حرفي ومعنى اسمي ...)) [٤٨] .

أي انه يسند المعنى الاسمي للفظ الإشارة والمعنى الحرفي للإشارة الحسية وهذا يدل على دقة بالغة في بحث الدلالة . ثم عمد إلى تأكيد اسمية لفظ الإشارة في ضوء (الإسناد والإسناد أليه) إذ قال : ((وأما ما صرح به من أن الحق في قضية (هذا قائم) انه من سبيل التركيب بين الموضوع الخارجي واللفظي (فالمبتدأ آمر خارجي بنفسه والخبر محكي عنه بلفظ (قائم) فهو خلاف الوجدان أيضاً المتبادر من هذه الجملة أن المبتدأ هو ما ستفاد منه من معنى (هذا) كما يظهر بمراجعة علماء العربية أيضاً فان اتفاقهم على أن نفس (هذا وأشباهه) هي المبتدأ شاهد على المقصود ...)) [٤٩] .

وفي رأيه هذا ردٌ واضح على رأي الخميني الذي أكد عدم الإسناد إلى لفظة (هذا) في (هذا زيدٌ) بقوله : ((أن المسند أليه أو المبتدأ في مثل ذلك إنما هو المشار أليه بالمعنى الأعم الشامل لمرجع الضمير ولفظة (هذا) نظير إشارة الأخرس فكما أن إشارة الأخرس إلى شيء والأخبار عنه لم تكن مسنداً إليه بل المسند أليه هو المشار أليه في قولك (هذا زيدٌ))) [٥٠] .

أقول : كانت آراء الشيرازي بخصوص أسماء الإشارة أقرب إلى آراء النحويين منها إلى الأصوليين ، وما ذهب إليه من آراء كانت حصيلة التدقيق والرد على السابقين بأدلة مقنعة .

٢-الموصولات عند الشيرازي:

من النحويين من اعتنى بتعريف الاسم الموصول مصرحاً ((بأنه ما لايتم إلا بصلة وعائد)) [٥١] ومبيناً بأن سبب إبهامه هو حاجته إلى الصلة [٥٢] . ومنهم من اكتفى بذكره في ضمن أقسام المعرفة وتقسيمه إلى الموصول الاسمي والموصول الحرفي [٥٣] . وآخرون اهتموا بتحليل لفظة (الذي) وصرح بأنها مكونة من (أل) زائداً اسم الإشارة (ذي) , أو أنها مكونة من (ألذ) والياء زائدة , ولم يقطع برأي واضح [٥٤] .

أما الأصوليون فبعضهم من عدها في ضمن المبهمات وأنها ذات معان غير مستقلة كمعاني الحروف ومن ثم فهي مبهمة مقترنة بما يفرض صلة لها [٥٥] ، والبعض الأخر من سعى إلى التدقيق في حرفيتها واعني به الخميني عندما فرغ من تعريفها بقوله : ((المشار أليه في الموصولات عنوان مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة ..)) [٥٦] ، ذهب بعدها إلى التصريح بحرفيتها قائلاً : ((ولا يخفى حالها انه لا مضايقة في كون الموصولات حروفاً ومع ذلك تعامل معاملة الأسماء)) [٥٧] ، وأشار في موضع آخر إلى العلاقة بين الموصول وضمير الغيبة بان وزانه وزان ضمير الغيبة إذ يكون المشار أليه عنواناً مبهماً يتوقع رفع إبهامه بالصلة أما الثاني : فهو موضوع لنفس الإشارة [٥٨] .

أما الشيرازي فيبدو أنه تابع رأي الأصوليين من جهة كونها مبهمة إذ قال : ((... وضعت لمعانٍ مبهمة من جميع الجهات إلا من جهة الصلة ...)) [٥٩] .

أما من جهة حرفيتها فلم يتفق معهم إذ يرى أنها ذات معانٍ اسمية وقد أوضح ذلك في بحثه عن العلاقة بينها وبين ضمائر الغيبة قائلاً : ((وضمائر الغيبة معانيها اسمية ... وان الموصولات وزانها وزان ضمائر الغيبة لا إشارة في معانيها أصلاً ...)) [٦٠] .

أقول : أصل الخلاف مع الأصوليين من جهة حرفيتها أنه يرى أن الموصولات ليست من الحروف أساساً والموصولات وضمائر الغيبة ليس فيها معنى الإشارة أساساً ، في حين يرى الخميني ذلك .

ولعل هذا الأمر الأخير هو الذي يميزه في هذا الموضوع .

الخاتمة والنتائج :

انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١ - انماز الشيرازي من غيره من الأصوليين بذهابه إلى التقسيم الثلاثي للكلمة أي إلى (اسم وفعل وحرف) ولم يتابع رأيهم القائل بالتقسيم الثنائي .

٢ – انماز الشيرازي في تقسيمه للحروف على أربعة أنواع : (حكائية , وايجادية , وربطية , حروف ذات معانٍ اسمية)) إذ لم يسبق إلى هذا التقسيم من النحويين أو الأصوليين .

٣ – مما يميز الشيرازي عن الأصوليين انه لم يعد ضمائر الغيبة من ألفاظ الإشارة . ومما يميزه عن النحويين والأصوليين انه عد ضمائر المتكلم والمخاطب أسماء فيها نوع من الإشارة .

٤ – مما يميز الشيرازي عن الأصوليين أن آراءه بخصوص أسماء الإشارة كانت أقرب إلى النحويين إذ نص على أسميتها وميز بينها وبين الإشارة الحسية .

٥ – انماز الشيرازي في الموصولات عن النحويين إذ يرى أنها من المبهمات , وتميز عن الأصوليين اذ يرى أنها من الأسماء في حين يرى غيره أنها من الحروف .

الهوامش :

١- كتاب سيبويه : ٢/١ ،وينظر : دراسات في الأدوات النحوية :د٠ مصطفى النحاس: ١١٠
٢- شرح الوافية لنظم الكافية : ١٢١ .
٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٥/١ .
٤- شرح الكافية : ٦/١ .
٥- ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : مصطفى جمال الدين : ٥٩ – ٦٠ .
٦- مصاديق هذا الاتجاه : (العربية معناها ومبناها : تمام حسان , وتقويم الفكر النحوي : د . علي أبو المكارم , وأقسام الكلام العربي : د . مصطفى الساقي .
٧- ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٦٣ .
٨- ينظر : المصدر نفسه : ٦٤ , وينظر : دروس في علم الأصول : محمد باقر الصدر : ٩٨ , وجواهر الأصول : الخميني : ١٢٦/١ .
٩- أنوار الأصول : الشيرازي ٦٠/١ ، وينظر الشتقاق حول حديث أبي الأسود الدؤلي المروي عن علي (ع): السيد علي البهبهاني :٩ ٠
١٠- كتاب سيبويه : ٢/١ .
١١- شرح الوافية : ١ – ١٠
١٢- شرح الكافية : ٣٥/١
١٣- شرح الكافية : ٣٧/١
١٤- المنخول في تعليقات الأصول : ٧٩ – ٨٠ , وينظر البحث النحوي عند الأصوليين : ٦٢ .
١٥- أنوار الأصول : ٥٢/١ .
١٦- تقريرات النائيني في فوائد الأصول : ٢٢/١ .
١٧- دروس في علم الأصول : ٩٨ .
١٨- ينظر : المصدر نفسه : ٩٨ .
١٩- ينظر : جواهر الأصول : الخميني : ٩٦/١ .
٢٠- ينظر : تحريرات الأصول : مصطفى الخميني : ٩٦/١ .
٢١- أنوار الأصول : ٥٤/١ .
٢٢- المصدر نفسه : ٥٤/١ .
٢٣- المصدر نفسه : ٥٤/١ .
٢٤- المصدر نفسه : ٥٥/١ .
٢٥- المصدر نفسه : ٥٧/١ .
٢٦- المصدر نفسه : ٥٨/١ .
٢٧- ينظر : جواهر الأصول : ٥٤/١ .

٢٨- ينظر : شرح شذور الذهب , وشرح ابن عقيل : ٨٧/١ .
٢٩- ينظر : شرح الوافية لنظم الكافية : ٢٧٣ .
٣٠- ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٧٠ .
٣١- جواهر الأصول : ١٦٢/١ .
٣٢- تحريرات الأصول : ١٣٢/١ .
٣٣- جواهر الأصول : ١٥٨/١ .
٣٤- تحريرات الأصول : ١٣٢/١ .
٣٥- أنوار الأصول : ٦٨/١ .
٣٦- ينظر شرح الوافية : ٢٨٧ .
٣٧- ينظر البحث النحوي عند الأصوليين : ٧٠ .
٣٨- ينظر المصدر نفسه : ٧٠ .
٣٩- بدائع الأفكار : المحقق العراقي ٤٣/١ , ٧٦/١ , ٧٧/١ .
٤٠- محاضرات في أصول الفقه : ٩٧/١ .
٤١- جواهر الأصول : ١٦٠/١ .
٤٢- تحريرات الأصول : ١٣١/١ .
٤٣- أنوار الأصول : ٦٥/١ .
٤٤- المصدر نفسه : ٦٥/١ .
٤٥- المصدر نفسه : ١/ ٦٥ .
٤٦- المصدر نفسه : ٦٧/١ .
٤٧- المصدر نفسه : ٦٨/١ .
٤٨- المصدر نفسه : ٦٧/١ .
٤٩- جواهر الأصول : ١٦٠/١ .
٥٠- الوافية في شرح نظم الكافية : ٢٨٧ , وشرح الكافية : ٢٢٣/٣ .
٥١- ينظر شرح الكافية :. ٢٢٣/٣ ٠
٥٢- ينظر شرح ابن عقيل : ١٤٠/١ .
٥٣- ينظر شرح الكافية :. ٢٢٣/٣ ٠
٥٤- ينظر : بدائع الأفكار : المحقق العراقي : ٧٦/١ .
٥٥- جواهر الأصول : ١ / ١٦٦ .
٥٦- المصدر نفسه : ١٦٦/١ .
٥٧- المصدر نفسه : ١٦٦/١ .
٥٨- أنوار الأصول :٦٩/١ .
٥٩- المصدر نفسه : ٦٩/١ .

المصادر والمراجع :

- أنوار الأصول : الشيخ ناصر مكارم الشيرازي : أحمد القدسي , مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) , إيران , (د . ت) .
- البحث النحوي عند الأصوليين : د . مصطفى جمال الدين , دار الرشيد للنشر , جمهورية العراق , (١٩٨٠ م) .
- بدائع الأفكار : (تقريرات المحقق العراقي) , ميرزا هاشم الآملي , النجف , (١٣٧٠ هـ) .
- تحريرات في الأصول : السيد مصطفى الخميني , ط ١ , مطبعة مؤسسة العروج , مؤسسة تنظيم ونشر آثار الخميني , (إيران) , (١٤١٨هـ) .
- جواهر الأصول : السيد الخميني , جمع : السيد محمد حسن المرتضوي اللنكرودي , ط ١ , مطبعة العروج , مؤسسة تنظيم ونشر آثار الخميني , (إيران) , (١٤١٨) هـ .
- دراسات في الأدوات النحوية : د ٠مصطفى النحاس ، ط١ ، كلية الآداب والتربية جامعة الكويت ، الكويت،(١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م) ٠
- دروس في علم الأصول : السيد محمد باقر الصدر , (د . م) , (و . ت) .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي , المصري (ت ٧٦٩ هـ) , تح : محمد محي الدين عبد الحميد , منشورات سيد الشهداء , (طهران – إيران) , (٢٠٠٠ م) .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) , دار الكتب العربية , الحلبي . (د . ت) .

- شرح الكافية : محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) , تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر،ط٢ ، (طهران –إيران) ،(١٣٨٦هـ)
- شرح الوافية لنظم الكافية : ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) , تح : طارق عبد عون الجنابي , ط ١ , بغداد , (د . ت).
- فوائد الأصول : (تقريرات بحث النائيني) , محمد علي الكاظمي , طبعة حجرية , إيران .
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو (ت ١٨٠ هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ,ط٢ ، القاهرة , (١٩٨٢م) .
- المنخول من تعليقات الأصول : الغزالي , تح : محمد حسن هيتو , دمشق , (١٩٧٠ م) .

Abstract

Al – Shirazi Grammatical Investigation

The research has contained the study of grammatical topics in Anwar Al – usul by Nasser M akarim Al – Shirazi .

It is twofold : investigating the grammatical effort which he exerted on one hand and observing the evidence of independent judgment for him on the other so that researchers can know what distinguishes him from other legists in particular and grammarians in general .

The research has dealt with the fallowing subjects :

Parts of the word , meanings of particles , pronouns , demonstratives and relative pronouns .

It has arrived at important conclusions proving the promimence of Al – Shirazi and his genuine diligence .